طرح العاجل منها فقط عبر «المناقصات العامة» ولجنة الشراء الداخلية في «مؤسسة البترول» وشركاتها

مناقصات وعقود القطاع النفطي.. مؤجلة لإشعار آخر

أحمد مغربي

انعكست أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد في الكويت والعالم على مناقصات وعقود القطاع النفطي التي ينتظرها جميع المقاولين والشركات محليا وإقليميا وعالميا، حيث ان تعطيل الدوام الرسمي في مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة انعكس سلبا على طرح المشاريع الجديدة المجدولة منذ بداية العام والمعلن عنها رسميا من قبل الشركة وفقا لقانون المناقصات، ولجأت اغلب الشركات الى طلب تمديد العقود لمدة 3 أشهر لحين طرح المناقصات الجديدة.

وفي التفاصيل، قال مصدر نفطي مسؤول لـ«الأنباء» ان شركات القطاع النفطي لجأت الى طرح وترسية المشاريع المهمة والحيوية وذلك تنفيذا لتعليمات الجهاز المركزي للمناقصات العامة الذي عمم مؤخرا بذلك الأمر على جميع الوزارات والهيئات الحكومية في البلاد، مشيرا الى ان وتيرة طرح المشاريع الجديدة ستشهد خمولا كبيرا هذا العام.

وذكر انه تم تمديد مواعيد اغلاق المناقصات التي تم طرحها في السوق، بالإضافة الى تمديد مواعيد جميع الاجتماعات التمهيدية على ان يتم الاعلان عن المواعيد الجديدة عقب استئناف العمل في الجهات الحكومية. وبين ان جميع المناقصات التي أعلن عن طرحها في السوق مؤخرا تعتبر مجمدة حتى اشعار آخر وعلى رأسها مشروع توريد انابيب تبطين التابع لشركة نفط الكويت، ومشروع الاستشارات الهندسية للمشاريع التابع للشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك).

وأشار الى ان شركة البترول الوطنية الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية وناقلات النفط لا توجد لديهما مشاريع مطروحة حاليا لدى جهاز المناقصات العامة.

وفي اتجاه آخر، قال المصدر ان هناك عقودا حيوية في النفط تم طرحها منذ نهاية العام الماضي وفضلت الشركات (نفط الكويت ـ كيبيك) عدم تأجيلها وبالفعل تم استقبال العروض المالية خلال الاسبوع الجاري وهي مشاريع تابعة لنفط الكويت تتمثل في تقديم خدمات الصيانة وخدمات اخرى لنظام مكافحة الحريق ـ شمال وغرب الكويت ومشروع شمال وجنوب الكويت للحفر والنقل والمعالجة ومشروع أعمال خارجية لمرافق الإنتاج الجوراسي في مناطق شمال الكويت، وستتم دراسة تلك العروض تمهيدا لترسيتها في الوقت المناسب حسب قانون المناقصات.

وقامت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) هي الاخرى باستقبال العروض المالية لمشروع صيانة وتشغيل مرافق استيراد الغاز المسال في الزور.

وفي خطوة بديلة لسرعة طرح المناقصات لجأت العديد من الشركات النفطية الى طرح عقودها عبر لجنة الشراء الداخلية في الشركة حيث يقول المصدر: قامت شركة البترول الوطنية الكويتية بطرح عقد مشروع في مصفاة ميناء عبدالله عبارة عن عقد تحليل لأشعة اكس وهو مشروع متقدم يستخدم في المصافي النفطية.

وقامت شركة نفط الكويت هي الاخرى بطرح حزمة ضخمة من العقود والمناقصات عبر لجنة الشراء أغلبها لتوريد مشتريات عاجلة لفيروس كورونا المستجد وأقنعة وجه وأجهزة تنفس صناعي ومعقمات وذلك لتوريدها الى مستشفى الاحمدي الجديد ولتوزيعها كذلك على مواقع العمل المختلفة في الشركة، وبالتزامن مع تلك العقود قامت الشركة كذلك بطلب عمليات توريد ضخمة لأنابيب الحفر العميق مقاسات مختلفة.

وطلبت الشركة كذلك التعاقد المباشر لمدة 4 سنوات لتزويدها بمستلزمات صيدلانية وآلات لفحص البلازما والمستهلكات الطبية في المستشفى.

أزمة كورونا تنعكس سلبا على مشاريع القطاع النفطي .. وطرح المناقصات الطارئة فقط

- تمديد عقود المشاريع السارية لـ 3 أشهر لحين طرح المناقصات الرسمية بعد العودة من العطلة
- استقبال العطاءات المالية للمشاريع المطروحة من عدة أشهر لانتفاء الغرض من التأجيل أو الإلغاء

الشركة تبرعت بـ 250 ألف دينار لدعم «الهلال الأحمر»

«علي عبدالوهاب المطوع»: إعفاء المؤجرين التجاريين من إيجارات أبريل ومايو

- فيصل المطوع: دعم مؤجري الشقق السكنية ممن أنهيت خدماتهم

طارق عرابي

أعلن رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع، فيصل المطوع، عن عدد من الخطوات الجديدة التي تصب في نفس خط جهود الدولة في التصدي لفيروس كورونا المستجد.

واكد المطوع، في خطاب وجهه إلى عملاء الشركة، التزام شركة علي عبدالوهاب بدعم الجهود الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة، بالإضافة إلى التزامها نحو سلامة عملائها وموظفيها في هذه المرحلة الصعبة، أن الشركة قررت تطبيق الخطوات التالية:

1 ـ إعفاء كل المؤجرين التجاريين من دفع الايجارات لشهري (ابريل ـ مايو) على أن يتم تقييم الوضع في الاشهر القادمة.

2 ـ دعم كل مؤجري السكن الخاص لدى الشركة ممن انهيت خدماته أو من لم يتسلم رواتبه لأي سبب كان.

3 ـ التبرع بقيمة 250 ألف دينار لدعم جمعية الهلال الاحمر الكويتي، من ضمنها نصف مليون كمام ودعم نقدي مباشر للجمعية.

4 ـ أبدينا رغبتنا وتعاوننا مع وزارة الصحة في كل ما نستطيع فعله من أجل دعم جهودهم الصحية في خدمة مواطني ومقيمي هذا البلد الحبيب، والتواصل المستمر مع القيادة العليا في الوزارة.

وقال المطوع في خطابه: ان هذه المبادرات تأتي مكملة لتوجيهات الحكومة الكويتية ومنظمة الصحة العالمية التي تبنتها الشركة، بحيث قامت بإغلاق كافة محلاتها التجارية والتركيز على خدمة العملاء الكترونيا من خلال منصات إلكترونية متاحة حاليا لعدد من العلامات التجارية التي تديرها، كما أنها تعمل على مدار الساعة لتطوير خدماتها الإلكترونية لتلبية قطاعاتها الاخرى في ظل هذه الظروف الصعبة.

اما فيما يتعلق بخدمة العملاء، اكد أنه من أجل تقديم الخدمة بشكل أفضل والحفاظ على سلامة العملاء، فقد اتخذت الشركة عددا من الاجراءات الاحترازية وطبقتها على الموظفين الذين يعملون في مراكز الخدمة وعلى سائقي التوصيل الذين يلبون طلبات العملاء، وذلك على النحو التالي:

فيصل المطوع

شركة علي عبدالوهاب المطوع
التجارية ش.م.ك.م
ALI ABDULWAHAB AL MUTAWA
COMMERCIAL CO. K.S.C.C.

1 ـ تعقيم يومي لجميع مرافق التخزين والتوزيع.

2 ـ فحص يومي لطاقم التوصيل والموظفين من قبل مختصين.

3 ـ تزويد جميع الموظفين العاملين بالشركة بالكمامات والقفازات ومعقمات اليد.

4 ـ التأكد من اتباع الارشادات الوقائية اللازمة والموصى بها من قبل وزارة الصحة الكويتية ومنظمة الصحة العالمية، وذلك قبل تسلم الطلبات وتسليمها.

5 ـ الابقاء على مسافة لا تقل عن متر بين العميل وموظف التوصيل اثناء عملية التسليم.\ وكان المطوع قد أكد في بداية خطابه ان الشركة، التي استقبلت قبل حوالي 80 عاما اول عميل لها، لم ولن تتوقف عن خدمة عملائها منذ ذلك الحين، وأنها لن تغير التزامها نحو أهل الكويت وموظفيها وعملائها على الرغم من التحدي الجديد الذي بات يهدد حياة الجميع ويغير من نمط معيشتهم.

واضاف «منذ أول متجر افتتحه والدي علي عبدالوهاب المطوع ـ رحمه الله ـ في الاربعينيات من القرن الماضي، كان هدفنا المساهمة في نهضة الكويت وتحريك عجلة الاقتصاد فيها وعمل الخير على خطاه وعادات أهل الكويت الكريمة، واليوم كما سابقا لن ندخر جهدا أو نتوانى عن خدمة أهل الكويت».

وأشار المطوع إلى أنه على الرغم من التحديات والظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا عبر السنين من حروب وأزمات مالية واقتصادية واحتلال، لم تغفل شركة علي عبدالوهاب عن مسؤوليتها تجاه وطنها، مشيرا إلى فتح مستودعات الشركة والاستمرار بدعم الجمعيات التعاونية حتى الايام الاخيرة من الاحتلال العراقي الغاشم في العام 1990، وانها كانت من أولى الشركات التي فتحت أبوابها بعد التحرير وساهمت في عملية إعادة الاعمار وعودة الحياة الطبيعية لكويتنا الحبيبة، وها هي اليوم تؤكد على استمرارها في خدمة عملائها مشددة على ان سلامتهم هي الاولوية قبل كل شيء.

ولفت إلى مبادرة شركة علي عبدالوهاب من بداية الازمة إلى تقديم الدعم لاتحاد الجمعيات التعاونية والصيدليات، وذلك من خلال التبرع لهم بجميع الكمامات التي كانت متوافرة لديها، ومازالت تواصل تزويدهم بالمزيد منها مجانا كلما كان ذلك ممكنا.

واختتم المطوع خطابه بالشكر لحكومة الكويت على جهودها وقراراتها الحكيمة التي تصب في مصلحة البلاد، وحث المواطنين على التزام المنازل واتباع الاجراءات الاحترازية للبقاء آمنين وسالمين، معربا عن أمله في أن تتخطى الكويت هذه المرحلة الصعبة وأن تعود نابضة بالحياة، لتعاود شركة علي عبدالوهاب استقبال عملائها في القريب العاجل.

بنسبة 1,1٪ خلال 2020 بسبب تأثير فيروس كورونا وانخفاض النفط

«النقد»: انكماش الاقتصاد الكويتي.. الأقل عربياً

- على الحكومات توفير دعم واسع النطاق على مستوى المالية العامة والنقدية

علاء مجيد

توقع تقرير صادر حديثا عن صندوق النقد الدولي ان وباء «كوفيد 19» العالمي سيدفع الى تراجع في حجم صادرات النفط للدول العربية المصدرة للنفط بمقدار 250 مليار دولار.

وبحسب التقرير نجد ان صندوق النقد الدولي توقع ان يصل انكماش الناتج المحلي لـ 11 دولة في عام 2020 الى سالب 3,9٪ وتعتبر الكويت اقل انكماشا اقتصاديا بين دول الخليج والدول العربية بنسبة سالب 1,1٪، كما توقع التقرير ان الامارات ستحقق انكماشا اقتصاديا بنسبة سالب 3,5٪ وتوقع التقرير ايضا انكماشا اقتصاديا للمملكة العربية السعودية بنسبة سالب 2,3٪، اما الاقتصاد البحريني فمن المتوقع تراجعه بنسبة 4,3٪.

وفي ظل الازمة يتوقع الصندوق ان يتراجع اقتصاد الشرق الاوسط ووسط اسيا في 2020 بنسبة 3,1٪ في حين سيتراجع اقتصاد منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقا الى 3,3٪ ومن ثم فإن حجم تراجع الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة بالكامل خلال العام الحالي قد يبلغ 425 مليار دولار. وهذا الانكماش يعتبر الاسوأ منذ الازمة المالية العالمية خلال عام 2008 وانهيار النفط عام 2015.

معاناة خليجية

توقع التقرير أن ينكمش اقتصاد دول الخليج خلال العام الحالي بنسبة 2,7٪ على اثر تأثير انتشار فيروس كورونا الوبائي وتراجع اسعار النفط بشكل حاد على ان يعاود النمو مرة اخرى خلال العام الحالي لينمو الاقتصاد بنسبة 3,3٪ فيما كان قد حقق نموا طفيفا خلال العام الاضي بلغ 0,6٪ فقط.

وسيعاني القطاع غير النفطي بشكل اكبر من القطاع النفطي على الرغم من التراجعات الحادة في الاسعار، حيث توقع الصندوق ان ينكمش الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لدول الخليج بنسبة 4,3٪ خلال العام الحالي على ان يعاود النمو العام المقبل بنسبة 3,2٪.

ويمثل القطاع النفطي بحسب التقرير 34,4٪ من الناتج المحلي الاجمالي لدول الخليج وبناء على توقعات اسعار النفط والنمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية، وتوقع التقرير ان تتراجع تلك المساهمة في العام 2021 لتصل الى 30,6٪ فقط.

وأشار تقرير الافاق الاقتصادية إلى ان عجز الموازنة العامة لدول مجلس التعاون سوف يتسع ليزداد من متوسط 2,1٪ للناتج المحلي الاجمالي ليصل الى مستويات قياسية بنهاية العام الحالي عند 10,4٪ ثم يتباطأ العام المقبل منخفضا الى 8,1٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وعلى صعيد الميزان التجاري وتحت وطأة تراجع ايرادات النفط توقع التقرير ان يسجل الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي انكماشا بـ 3,1٪ نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي على ان يتراجع ذلك الانكماش الى 4,5٪ خلال العام 2021.

سرعة الاستجابة

اتخذت الدولة اجراءات لدعم القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس حيث قامت البنوك المركزية بدعم السيولة في سبعة بلدان عربية بمتوسط قدره 3,4٪ من اجمالي الناتج المحلي مع استخدام سعر الصرف كهامش امان حسبما يكون ملائما.

كما تباينت حجم التدابير على مستوى المالية العامة في مختلف البلدان شملت تدابير على جانبي الايرادات والنفقات وبلغت في المتوسط 3,8٪ من اجمالي الناتج المحلي.

وفي الكويت قام البنك المركزي بتخفيف العديد من قواعد الرقابة المصرفية على البنوك وتقديم قروض ميسرة للقطاع الخاص والقطاعات الاكثر تضررا.

الأصول السيادية

توقع تقرير صندوق النقدي أن تتأثر الأرصدة السيادية وأرصدة المالية العامة لدول الخليج المصدرة للنفط تحت وطأة الضغوط حيث تتعرض البلدان المصدرة للنفط لصدمة مزدوجة يتزامن فيها انخفاض الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط، حيث يتوقع تراجع الصادرات النفطية بأكثر من 250 مليار دولار في أنحاء المنطقة.

ونتيجة لذلك، من المتوقع أن تتحول أرصدة المالية العامة إلى السالب، متجاوزة 10٪ من إجمالي الناتج المحلي في معظم البلدان.

أما البلدان المستوردة للنفط فسوف تتأثر سلبا بالتراجع الكبير في تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال من البلدان المصدرة للنفط. ومع التدهور الكبير في عجز المالية العامة بهذه البلدان ـ من جراء أثر انخفاض النمو على الإيرادات الضريبية وارتفاع الإنفاق ـ فمن المتوقع ارتفاع مستوى الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى قرابة 95٪ من إجمالي الناتج المحلي.

أولويات التمويل

أكد التقرير في ترتيبه لأولوية السياسات التي يجب اتخاذها من دول المنطقة لمواجهة تأثير فيروس كورونا أن الأولوية لانقاذ الارواح وأنه ينبغي استيعاب الإنفاق الأساسي على الصحة، بغض النظر عن الحيز المالي. أما النفقات غير الأساسية فينبغي تأجيلها لإيجاد الحيز اللازم للتصرف. وقد يلزم توفير التمويل الخارجي والدعم من الجهات المانحة.

ينبغي أن توفر السياسات الحماية لمحركات النمو، مع تخفيف الأثر الواقع على الأسر، والقطاعات الأشد تضررا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ينبغي أن تكفل سياسة المالية العامة توفير شبكات الأمان الاجتماعي الكافية، وتقديم مساعدات التخفيف الضريبي، وإعانات الدعم، والتحويلات المؤقتة والموجهة للمستحقين.

وينبغي أن تضمن السياسات النقدية والمالية تلبية احتياجات السيولة مع الحفاظ على السلامة المالية.

في المرحلة القادمة، ينبغي أن يتمثل الهدف المنشود في وضع الاقتصاد على مسار تحقيق النمو المستدام وسيتطلب هذا استعادة الثقة، عن طريق توفير دعم واسع النطاق على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية حيثما توافر الحيز اللازم، وطلب المساعدة الخارجية في حالة ضيق الحيز المتاح.

ولا ينبغي إلغاء هذا الدعم إلا إذا كان الاقتصاد ماضيا بالفعل على مسار التعافي، وينبغي تجنب اللجوء إلى السياسات الحمائية.

«ريم العقارية»: نبحث مع عملائنا تداعيات أزمة «كورونا» على الملاك والمستأجرين

كشف الرئيس التنفيذي لشركة ريم العقارية شلاش الحجرف، ان الشركة على تواصل دائم مع عملائها لبحث تداعيات الأزمة الحالية وتأثيرها على الملاك والمستأجرين للوصول الى حلول ملائمة توازن بين حقوق كل طرف وتراعي الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد.

شلاش الحجرف

وأضاف الحجرف في بيان صحافي أمس، أن الشركة تلقت العديد من الطلبات التي تتعلق بطلب تأجيل أو تخفيض أو الاعفاء من الأجرة الشهرية وجار بحثها مع الملاك للوصول الى سياسات واجراءات واضحة تضفي استقرارا على العلاقة التعاقدية بين المالك والمستأجر وتنمي الثقة بين الطرفين.

ونوه الى أنه في حال اقرار أي سياسات تتعلق بتأجيل أو تخفيض أو الاعفاء من الأجرة يتطلب ذلك بطبيعة الحال أن يكون المستأجر ملتزما بسداد التزاماته السابقة.

وفي ختام تصريحه، دعا الحجرف جميع عملاء الشركة الى المبادرة بالالتزام بسداد أي مبالغ مستحقة لضمان الاستفادة من أي مزايا.

«أسمنت الكويت» تتبرع بربع مليون دينار لصندوق مواجهة «كورونا»

أعلنت شركة أسمنت الكويت عن تبرعها بمبلغ 250 ألف دينار لصندوق مساهمات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، وذلك انطلاقا من حرص الشركة على القيام بدورها وواجبها الوطني والإنساني في دعم جهود الكويت في مواجهة الأزمة الصحية العالمية المتمثلة بانتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد ـ 19).

شركة اسمنت الكويت
KUWAIT CEMENT COMPANY